الأنباء
الاربعاء 17 يونيو 2015

د.يوسف العلي

هند الصبيح

ياسر أبل

راكان النصف

رفض رفع الحصانة عن البراك والفضل والهرشاني

المجلس يقرّ قانون جرائم تقنية المعلومات ويحيله إلى الحكومة

الشيخ خالد الجراح والشيخ محمد الخالد أثناء الجلسة

د.علي العمير متحدثا

يعقوب الصانع والشيخ سلمان الحمود

وعليه فقد وافقت اللجنة في اجتماعها المنعقد في صباح يوم الاحد الموافق 2015/6/14 على طلب الحكومة ومنحها المدة المطلوبة، على ان تستأنف اللجنة بحث جميع المقترحات النيابية وما سيعرض عليها من الحكومة في دور الانعقاد المقبل.

● د.يوسف الزلزلة: تعجبت من رسالة لجنة تنمية الموارد البشرية، ومتى كانت الحكومة في يوم من الأيام صادقة في مسألة التعيينات؟! الحكومة منذ سنوات تعييناتها كلها باراشوتية، وربع الديوانية، فنحن لا بد ان نضع اشتراطات واضحة للمعينين في المناصب القيادية، لأن الوزير قد يقع تحت ضغوط من النواب او غيرهم.

والمجلس أوصى اللجنة بتقديم تقريرها اليوم (امس) بحجة ان الحكومة قالت اعطونا فرصة، وما قاله الاخوان غير صحيح وكان لا بد ان يأتوا بالتقرير وأرجو رفض الرسالة وعلى اللجنة بغض النظر رفضت او لم ترفض الحكومة ان ترفع تقريرها.

أما فيما يخص البدون، فلا أدري ونحن سنعاني من مشكلة البدون، فهي كرة ثلج لا يمكن تركها ان تكبر بهذه الطريقة وأتمنى من وزير الداخلية وضع آلية واضحة للانتهاء من معاناة هذه الفئة وحصولهم على حقوقهم الإنسانية، لأننا بلد إنساني يرأسنا قائد الإنسانية.

● صالح عاشور: وجهت رسالة للمجلس بدعوة وزير الداخلية ووزير الإسكان للجنة لمناقشتهم في لجنة المرأة لكن لم تدرج في الجدول.

لدينا انهيار إداري شامل في مناصب الدولة المناصب تتم حسب الواسطة والمحسوبية وديوان الخدمة المدنية وضع شروطا للتعيين مثل رؤساء الأقسام والمديرين والمراقبين، ومنها الخبرة والشهادات، اما وكيل ووكيل مساعد فلا يوجد اي شرط، لأنه قريب من الوزير او هناك توصية من جهات عليا بتعيينه.

ونحمل الحكومة مسؤولية مضاعفة لهذا الخلل، بل ان المناصب القيادية تتطلب شروطا ومعايير اكثر دقة من المناصب الأقل منها.

ويجب ان نفرق بين أبناء الكويتية وبين البدون، فأبناء الكويتية لا بد ان تكون عندهم إجراءات خاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والاجتماعية، لأن هناك قرارا بإعطاء الأولوية لأبناء الكويتية، فلا تمييز بينهم الآن، فلا بد ان نعطي وقفة خاصة لأبناء الكويتية.

الحقوق القانونية والمدنية لغير محددي الجنسية وعلى وزير الداخلية مسؤولية الحفاظ على أمن البلد من خلال إيجاد حلول جذرية لهذه القضية وإلا فسندخل في مواجهات مع المنظمات الحقوقية الدولية.

● د.عبدالحميد دشتي: فيما يخص رسالة لجنة تنمية الموارد، فهناك مرسوم أميري رقم 2015/111 صدر واللجنة تبحث 9 اقتراحات بقوانين، فهل يعقل ان يصير الصدام وعدم التعاون، وهل نصدر تقريرا والحكومة تعترض عليه؟ والحكمة ان تصل رسالة اللجنة لتضع النقاط على الحروف وهي تحاكي مبدأ التعاون بين السلطتين، لأن الحكومة قالت انها ستأتي بتصور معين فيما يخص ضوابط تعيين القياديين.

هذا المبدأ مبدأ متفقون عليه، نعم نريد ان نضع ضوابط ولجنة الأولويات استعجلت القانون، أي قانون؟! وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انه لو صدر شيء فسيرد لأن هناك مرسوما صادرا في 2015.

اما فيما يتعلق بالرسالة الثانية، فالاختصاص هنا منعقد للجنة حقوق الإنسان، مبينا ان من اولوياتها مناقشة الجهات المعنية والجهاز المركزي للحقوق الإنسانية وآخرها حق المواطنة والتجنيس، وإذا وصلنا له فسنعيد الأمر للجنة الداخلية الدفاع، فالاختصاص هنا للجنة حقوق الإنسان وليس للجنة التشريعية.

● عدنان عبدالصمد: نعزي اخانا النائب محمد الحويلة بوفاة والده هادي الحويلة، سائلين الله له المغفرة والرحمة.

وبالنسبة لرسالة البدون، أما آن لهذه المشكلة ان تحل؟! كان هناك اقتراح بقانون قدمه زميلنا ناصر صرخوه، وليكن الأمير المرحوم الشيخ جابر قال اتركوا الموضوع وسوف احل هذه المشكلة وانتقل الأمير الراحل الى رحمة الله ولم نتمكن من إعطائهم هذه الحقوق.

أتصور ان هذه المشكلة تتفاقم حتى وصلوا الى 111 الفا ونأمل حل هذه المشكلة التي استمرت لـ 4 أجيال، وهناك منهم اطباء ومدرسون ونشكر وزير الداخلية ووزير الدفاع لضم المستحقين لهذه الوزارات، وتوظيف هؤلاء وخاصة انهم ضمن النسيج الاجتماعي وليسو غرباء، وبالتالي يفترض ان تكون لهم الاولوية في التوظيف، ومنهم من يستطيع التمريض والتدريس، فلماذا نكلف الدولة أعباء استقدام مدرسين وممرضين؟!

وأتوجه بالشكر الى وزير الصحة لأنه كانت هناك نية لطردهم لكن الصحة تراجعت، وعلى الرغم من ان رواتبهم تتأخر بالشهر والشهرين، وهي قضية امن اجتماعي للاستعانة بالبدون في هذه الوظائف، وآمل أن يهتموا بهذه القضية التي أصبحت نقطة سوداء في ثوب الكويت الأبيض.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: تطرق عبدالصمد الى الشيخ جابر رحمه الله، هذا الكلام لا يجوز ان يطلق بهذه الطريقة، وما هي الحقوق التي لا يحصل عليها أخواننا البدون؟

● عدنان عبدالصمد: قانون بعد التحرير مباشرة تم تقديمه ولكن الأمير قال ان سموه سيحل المشكلة، وبعدين قل لي انت ما الحقوق التي أعطيتها اياهم؟ 200 دينار تعطيهم في الصحة؟ فلهم العلاج والتعليم.

● وزير الداخلية: ابي اشوف القانون الذي رفع لسموه ورده ونحن لسنا في جدل، وكل الحقوق سوف تطبق، ولا نصور بلدنا كأننا لسنا أهل إنسانية.

● عدنان عبدالصمد: أنا لم أقل ان الأمير الراحل رد القانون، لكن قلت ان سموه سيصدر مكرمة أميرية، وقضية الحقوق موجودة في القانون المقترح، ولا يكتب له النجاح، وكل منظمات حقوق الإنسان مصطلح البدون صار دارجا عندهم، إذا تجاهلنا الموضوع فلن نحل المشكلة.

● جمال العمر: منذ أكثر من سنة نتكلم عن التعيينات، والحكومة لا تريد قانون القياديين، الحكومة تماطلت يا دكتور خليل، نحن أملنا فيك كبير، والمسؤول عن هذه القرارات هو وزير الدولة هو احد اسباب الكوارث في التعيينات، وهو من يماطلك في اللجنة، التأمينات من أين؟ الداو من أين؟ نفس المنهجية حتى في تعيين وزير التجارة السابق، لذلك جديتنا في الكلام ما توصل الى نتيجة كل يوم نتحلطم، فلتضع اللجنة القانون، الوزير يشيل المسؤولين معه، الوزير يأتي سنة ويشيل القيادات، ما يصير نتحمل منهجية كم قيادي يصدر قرارات، مليئا من طريقة التعيينات ومنهجية الفكر الحكومي المستمر منذ كارثة الداو والتأمينات وهيئة الاستثمار، وهذه مسؤولية المجلس، الحكومة لابد ان تقف أمام نفسها، الوزير يتصل بالثاني يطوف له القيادات التي يريدها وكل هذا مسؤولية د.خليل عبدالله، واللجنة غير راغبة في رفع هذا التقرير.

● أنس الصالح: بالنسبة لرسالة لجنة الموارد البشرية، فأؤكد أن ما تفضل به بعض الإخوة غير صحيح فالحكومة تحترم القانون واللوائح وجميع الترشيحات تتم عن طريق ديوان الخدمة المدنية وترفع إلى مجلس الوزراء لتنفيذ ودراسة هذا الترشيح ومن ثم يصدر مرسوم أميري وهذا اجتهاد للوزير.

وتزايدت طلبات النواب لضوابط القياديين وهذا شيء مطلوب لتحقيق الخطة، وصدر المرسوم بضوابط جديدة منها تحديد 20 خبرة و16 سنة لبعض المناصب والإلمام باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي والمؤهل الجامعي وبعض الممارسة سوف تظهر بعض العيوب وقانون اللجنة سيغطي هذه النواقص، ونحترم القانون ونمد يدنا للجنة.

● عبدالله التميمي: عندما تحال البدون الى لجنة حقوق الإنسان فلدينا بذلك مشكلة في التعامل مع هذه الشريحة وغير صحيح عندما نقول ان وزير الداخلية فقط مسؤول عن البدون فهو مسؤول عنهم في قضايا معينة، لكن هناك قضايا أخرى فهل العلاج مسؤول عنه وزير الداخلية وهناك صحة وتموين وتجارة وشؤون؟ إذن الحكومة كلها مسؤولة عن البدون، انتم تتعاملون مع الملف بكل قساوة، فكيف نرمي القضية من وزير الى وزير؟ ينبغي الا ننظر لهم نظرة دونية، فهم موجودون بيننا من 60 و65 سنة.

وبالنسبة لرسالة الموارد، فأنا اقطع بأن الكويت اسوأ دولة في العالم في تعيين القياديين وأسوأ دولة في محاربة الكفاءات الوطنية، وأحسن دولة في تعيين القيادات الباراشوتية، فرغت الدولة من الكفاءات، الوزير دوره المنوط به يغلب عليه الدور السياسي وليس الفني، فالدور الفني منا وبالقياديين ويجب ان تراعي الحكومة هذه الامور لأن هناك سخطا كبيرا على القياديين الذين يأتون بالباراشوت.

● فيصل الدويسان: الرسالة الأولى بها خطأ كبير وأرجو فتح تحقيق في الأمر، فالاقتراح اقتراحي ولم انسخه ولم اسرقه ولم آت به من مجالس اخرى، اطالب بتحقيق، الرسالة مقدمة من شخص آخر، عندما نتقدم باقتراح، فأسعى لأمنع التعيين بالباراشوت، نحن قتل الكفاءات ونحابي ونأتي بمن ليس أكفاء، بالنسبة للحقوق المدنية للبدون، لا شك أن مصطلح بدون اصبح كويتيا بامتياز، وهي وصمة عار في الكويت التي ترتدي ثوبا أبيض الذي تريده ناصع البياض، وكلي امل في وزير الداخلية ان يحل المشكلة.

ولدينا جهاز البدون، ففي فصل الصيف سينتهي السند القانوني الذي تم إنشاؤه بموجبه، اتمنى ان تكون تبعيته لوزير الداخلية حتى يمكن من اسراع حل قضية البدون لأن الوزارة أقدر على كشف من يستحق الجنسية، ومن لا يستحقها.

● عسكر العنزي: انا لم ار فيه اي خلاف كوني قدمت اقتراحا مشابها لاقتراحك وقلت له اني مستعد لسحب اقتراحي والمهم عندنا حل مشكلة المواطن، وقدمت فوقه 90 اقتراحا بقوانين، فما المشكلة، نحن نتعاون من أجل التعاون، لكن تظهر على اكتافنا.

● عبدالله المعيوف: الكل يعرف ان قضية البدون ليست مختصة فقط بالبدون لأن هناك منهم من له جواز وأوراق ثبوتية وبعضهم مستحقون وبعضهم غير مستحقين، فلنعط صاحب الحق حقه، هذا واجبنا في المحافظة على حقوق الناس وأنا ضد من يعتقد أننا نضطهد الناس ونعاملهم بازدراء.

● فيصل الدويسان: اقصد الموظف، الذي اخذ اسلوبي وكلماتي وخلافي مع الذين ضيعوا حقي وكتبوا اسمك بدلا من اسمي.

● عسكر العنزي: الاقتراح انا اتنازل عنه وبدون لجنة تحقيق او غيره.

● جمال العمر: الأسس والمنهجية للوزراء كارثة، وعندما تقدمنا بالاقتراح بقانون فنحن لا نعترف بهذه المنهجية، هل يعقل مستقبل بلد يعتمد على اجتهاد وزير؟ هناك معايير وضوابط دولية، وإذا لم نكن قيادات كفؤة فلن تكون هناك تنمية، وهذه كارثة نعاني منها، هناك كفاءات وطنية نظلمها.

● صالح عاشور: حل قضية البدون لا تحل بقانون بل تحتاج الى مباركة اميرية، لا بد ان تأخذها يا معالي الوزير على مأخذ الجد.

● وافق المجلس على الرسالة الأولى بإحالة قانون الخدمة المدنية الى لجنة تنمية الموارد.

● وافق المجلس على الرسالة الواردة من الداخلية والدفاع بإحالة قانون الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية الى لجنة حقوق الانسان.

● د.خليل عبدالله: لدينا مشكلة في تعيين القياديين، ووجود القياديين من عدم وجودهم في اللجنة سيان، لكن هناك لائحة ونعمل وفقها، وهذه الرسالة لأني ملزم بإرسالها وهناك تصويت داخل اللجنة وكنت مصرا على ان يخرج التقرير في دور الانعقاد الحالي لكن الاخوان في اللجنة اتفقوا على شيء آخر وسنجتمع في الصيف ونعد بأن التقرير سوف يكون جيدا. ونحن بحاجة الى ايقاف

محمد طنا

د.بدر العيسى ومحمد البراك وكامل العوضي

د.عبدالله الطريجي

د.علي العبيدي ود.عبدالرحمن الجيران ونبيل الفضل

د. عبدالرحمن الجيران

عبدالله الحمدان في حديث مع الشيخ محمد الخالد

العمر: الإنجازات تتراجع بسبب منهجية الحكومة

العنزي: أسحب مقترحي ولا داعي للتحقيق

عبدالله: مشكلة حقيقية في آلية تعيين القياديين

عاشور: على وزارتي الداخلية والشؤون التحرك لوقف عملية التبرعات العشوائية

أدلى النائب صالح عاشور بتصريح صحافي امس الثلاثاء 16 الجاري، حيث طالب بوقفة جادة من وزارتي الداخلية والشؤون بالنسبة للإعلانات غير القانونية لجمع التبرعات لسورية ودول أخرى.

وأوضح قائلا: ان مركز «وذكّر» وضع اكثر من إعلان على الشوارع الرئيسية داعيا الناس لجمع التبرعات للمقاتلين في سورية، علما ان المركز لا يحمل ترخيصا لجمع التبرعات، وهذا ما يخالف قانون الجمعيات الخيرية لجمع التبرعات لخارج دولة الكويت، وكذلك الإعلان مخالف وبالإضافة لمركز وذكر، دعوة المدعو محمد هايف المطيري على صفحته بتويتر لجمع التبرعات، حيث وضع أرقام هواتف لمن يريد التبرع، وهذا يعد مخالفة صريحة وواضحة، حيث تخالف التوجه العام للدولة التي وضعت شروطا وضوابط لآلية التبرعات.

ودعا عاشور وزارتي الداخلية والشؤون الى أن يكون لهم التحرك الجاد حول هذا الموضوع حتى لا يفتح الباب لمن هب ودب ويتشجع الآخرون على مخالفة القوانين فإما وقف التبرعات بهذه الطريقة او السماح للجميع.